UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

استجابة حكومة دولة الإمارات لتداعيات وباء فيروس كورونا المستجد (COVID - 19)

على الاقتصاد الإماراتي

وتوصيات ومبادرات

" لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية"

إعداد: سحر الفقير
خبير اقتصادي

إشراف: ندى الهاشمي
مدير إدارة الدراسات الاقتصادية

مايو 2020

المقدمة

- يتمثل التحدي الأكبر لدولة الإمارات كغيرها من دول العالم في هذه الجائحة في إيجاد التوازن المطلوب والكفؤ بين التحدي الصحي لهذه الأزمة والتحدي الاقتصادي. ويتمثل التحدي الصحي في الوصول إلى ما يسمى "تسطيح منحنى الإصابات" أي الحد من انتشار المرض بحيث يكون منحنى الإصابات مستوياً، ثم تحويل المنحنى إلى تنازلي، حتى قمع الفيروس باكتشاف علاج ناجع أو لقاح له. وهذا ينطوي على استمرار إجراءات احتواء المرض والمتعلقة بمنع السفر والتباعد الاجتماعي وعمليات الإغلاق.

- أما التحدي الاقتصادي وهو لا يقل أهمية عن التحدي الصحي فهو معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، فقدرة المجتمعات على الصمود في وجه هذه الأزمة لا تعتمد على الشروط الصحية فقط، بل لابد من إيلاء الأوضاع الاقتصادية أهمية كبرى. حيث تفضي هذه الأزمة إلى انتشار تداعيات اقتصادية واسعة النطاق، انعكاسا لصدمات حادة تلحق بالعرض والطلب تختلف عن الأزمات السابقة. وللحد من هذا الأثر، يتعين وضع سياسات نقدية ومالية توسعية، بالإضافة إلى اتخاذ التدابير التي تضمن الحفاظ على سلامة واستمرار شبكة العلاقات الاقتصادية والمالية بين العاملين ومؤسسات الأعمال، والمقرضين والمقترضين، والموردين والمستخدمين النهائيين لكي يتعافى النشاط متى توارت هذه الجائحة. والهدف هو منع أزمة مؤقتة كهذه من إلحاق ضرر دائم بالناس والشركات من خلال فقدان الوظائف والدخل وحالات الإفلاس.

- قامت استراتيجية دولة الإمارات في إدارة أزمة كورونا على اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الوقائية لاحتواء المرض وعدم تفشيه؛ من خلال تطوير إجراءات رصد الحالات عند نقاط الدخول إلى أراضي الدولة، وتعزيز اكتشاف الحالات استباقياً من خلال توسيع الفحوص المخبرية، وتوفير أماكن الحجر الصحي المتخصصة والملائمة وبروتوكولات العلاج المناسب للحالات، وكذلك التتبع النشط للمخالطين، فضلاً عن اتخاذ الإجراءات المعيارية للحد من انتقال المرض كتعطيل المؤسسات التعليمية، وتعليق حركة الطيران من الدولة وإليها، ووقف كل الفعاليات العامة، ومنع التجمعات، وإغلاق الأماكن العامة مثل مراكز التسوق والمتنزهات. وفي سبيل التخفيف من وقع هذه الأزمة على قطاع الأعمال والمستهلكين والمقترضين، عمد مصرف الإمارات المركزي وجميع الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية إلى تقديم محفزات مالية وخطط دعم اقتصادية تضمن استمرار ضخ السيولة النقدية وتخفيف العبء المالي على مؤسسات الأعمال.

- وتعد دولة الإمارات من أنشط الدول على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقديم محفزات مالية ونقدية لدعم أسواقها ومصارفها ومختلف مؤسساتها وأنشطتها الاقتصادية في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا. وتتميز المحفزات والتدابير التي اتخذتها الدولة بالتنوع سواء من حيث الجهات المانحة لهذه المحفزات أو من حيث الجهات المستفيدة من هذه المحفزات. ذلك أن الجهات المانحة تضمنت كلاً من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية للإمارات السبع، كما أن الجهات المستفيدة من المحفزات لم تقتصر على الكيانات الاقتصادية الرسمية والشركات الخاصة الكبرى فحسب، بل أيضاً الأفراد ورواد الأعمال والمشروعات والشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.

أولاً: سياسة نقدية توسعية وخطة دعم اقتصادي شاملة من مصرف الإمارات المركزي

قام مصرف الإمارات المركزي بتخفيض سعر فائدة السياسة النقدية مرتين منذ بداية عام 2020 وبقيمة إجمالية 125 نقطة أساس، وذلك تماشياً مع انخفاض سعر الفائدة على الدولار الأمريكي إثر قرار البنك الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية. والذي من شأنه تعزيز الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي في الدولة.

توفير سيولة إضافية للقطاع المصرفي لتعزيز عمليات الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي

اعتمد مصرف الإمارات المركزي عدداً من التدابير وإجراءات السياسة النقدية التوسعية تمثلت في إقرار معايير إقراض وتخفيض رأس المال واعتماد أنظمة جديدة. وبلغ اجمالي قيمة الإجراءات المتعلقة برأس المال والسيولة التي اعتمدها المصرف ما قيمته 256 مليار درهم.

- **خطة دعم مالي موجّهة من اعتماد يصل إلى 50 مليار درهم، للقروض والسلف بكُلفة صفرية للبنوك العاملة بالدولة مغطاة بضمان، إضافة إلى 50 مليار درهم يتم تحريرها من رؤوس الأموال الوقائية الإضافية للبنوك.**

- **تمكين البنوك المشاركة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة من سحب ثلث احتياطيات السيولة النظامية الحالية لديها. وبالتالي، سوف تُمنح البنوك المرونة اللازمة للاحتفاظ بحد أدنى لنسبة تغطية السيولة يبلغ 70%، كما سيُخفّض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7%. وتقدر القيمة الإجمالية لاحتياطي السيولة النظامية التي سيتم تحريرها بنحو 95 مليار درهم، وسيتمّ استخدام تلك السيولة لتعويض تأثير تقديم الضمانات المطلوبة في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة.**

- **تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي من الودائع تحت الطلب بمقدار النصف لجميع البنوك إذ خُفضت من 14٪ إلى 7٪، مما سيسهم في تعزيز السيولة وضخّ ما يُقدّر بـ 61 مليار درهم، من السيولة في القطاع المصرفي يمكن استخدامها في دعم إقراض البنوك لقطاعات الاقتصاد الوطني، وإدارة السيولة لديها.**

دعم المقترضين من القطاع الخاص

- **توفير إعفاء مؤقت من دفعات أصل الدين والفوائد على القروض القائمة لشركات القطاع الخاص والأفراد يمتد حتى نهاية عام 2020.**
- **اعتماد أنظمة جديدة لخفض الرسوم التي يتكبدها التجار عندما يدفع العملاء ببطاقات الخصم أو بطاقات الائتمان.**
- **اعتماد أنظمة جديدة لوضع حدود للرسوم التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وألا تطلب البنوك حداً أدنى لرصيد الحساب يتجاوز 10 آلاف درهم.**

ثانياً: إجراءات الحكومة الاتحادية لتخفيف الأعباء المالية

اعتمد مجلس الوزراء حزمة مبادرات لدعم استمرارية الأعمال وتوفير تحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي أطلقتها الحكومات المحلية. وتضمنت هذه الحزمة إجراءات دعم مالية للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والأسر والقطاعات الاقتصادية وضمان استمرار العمل الحكومي الفعال.

تخفيف الأعباء المالية على القطاعات الاقتصادية المتضررة

- **تخفيض فواتير استهلاك الكهرباء والماء بنسبة 20% للقطاع السياحي والتجاري والفندقي المسجلة في الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء، لمدة 3 أشهر بتكلفة تقديرية إجمالية تصل إلى 86 مليون درهم.**
- **تجميد غرامات إعادة الخدمة للماء والكهرباء والتي تتراوح بين 3000 إلى 5000 درهم لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020، بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الإدارية والبالغة 20% من طلبات توصيل الكهرباء والماء لمدة 3 أشهر ابتداء من أبريل 2020.**
- **تأجيل تحصيل أقساط رسوم توصيل وإعادة الخدمة لمراكز التسوق والمحلات التجارية والفنادق والشقق الفندقية والمصانع لمدة 6 أشهر.**
- **توجيه المصانع بدعم احتياجات القطاع الصحي في الدولة.**
- **إجراءات لدعم سوق الأوراق المالية والأسهم أبرزها تمديد مهلة الإفصاحات المالية لبيانات 2020.**

تخفيف الأعباء المالية على الأفراد والأسر وضمان استمرار الخدمات الحكومية

- تمديد تصاريح الإقامات المنتهية للمقيمين في 1 مارس ولمدة 3 أشهر، وإعفاء المنتهية إقاماتهم من المخالفات المالية حتى نهاية 2020.
- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على مخالفات خدمات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية من 1 ابريل 2020.
- منح ترخيص مؤقت لمشروع استخدام تقنيات التعاملات الرقمية في أعمال كاتب العدل، وذلك تسهيلًا على الجميع لإتمام معاملاتهم القضائية.
- تمديد صلاحية الخدمات الحكومية المنتهية في 1 مارس 2020 ولمدة 3 أشهر.
- اعتماد تسجيل المركبات بدون تسديد المخالفات المرورية أو إجراء الفحص الفني للمركبة.

ثالثاً: المحفزات الاقتصادية المقدمة من الحكومات المحلية في جميع الإمارات

اتخذت جميع الحكومات المحلية في الإمارات السبع حزم دعم مالية تمثلت في إعفاءات وتخفيضات للرسوم والمخالفات وحوافز اقتصادية لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية مع التركيز على القطاعات المتضررة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حزم مالية تدعم المجتمع والشركات وتضفي المرونة والاستقرار على الاقتصاد المحلي

أطلقت حكومة أبوظبي حزمة من المبادرات الجديدة من خلال مختلف الدوائر والمؤسسات التابعة لها وبرنامج غدا 21 حيث تستهدف دعم الأنشطة الاقتصادية، وخفض تكاليف المعيشة، وتسهيل ممارسة الأعمال ودعم القطاع الخاص مع إعطاء الاولوية للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك للمحافظة على مكتسبات أبوظبي الاقتصادية ، ومن هذه المبادرات:

تسهيلات للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- قامت دائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي بإلغاء المخالفات والغرامات الخاصة بتأخير تجديد التراخيص الاقتصادية، حيث شمل القرار نحو 72 الف رخصة بإجمالي 246 مليون درهم، مما يساهم في خفض التكاليف على هذه الشركات العاملة في أبوظبي.
- تخصيص 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية، والذي يدار من قبل مكتب أبوظبي للاستثمار، بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على اجتياز بيئة السوق الحالية.
- دفع جميع الالتزامات الحكومية المتفق عليها والفواتير للشركات خلال 15 يوم عمل.
- توقيف العمل بكفالات العطاء لتخفيف الأعباء المالية على الشركات وإعفاء الشركات الناشئة من كفالة حسن التنفيذ للمشاريع التي قيمتها تصل إلى 50 مليون درهم .
- إلغاء رسوم التسجيل العقاري لعام 2020.
- تشكيل لجنة برئاسة دائرة المالية وعضوية دائرة التنمية الاقتصادية والبنوك المحلية لمتابعة برامج الاقتراض للشركات المحلية في أبوظبي في ظل الظروف الراهنة.
- أطلق صندوق ابوظبي للتنمية مبادرة بقيمة مليار درهم لدعم الشركات المتضررة.
- تطبيق حزمة إجراءات من خلال صندوق خليفة لتطوير المشاريع لضمان استمرارية الشركات الصغيرة والمتوسطة، منها دعم 496 مشروع وتأجيل اقساط لمدة ثلاث اشهر وتقديم قروض للمشاريع المتعثرة.
- تخصيص 15% من المشتريات والتعاقدات السنوية الحكومية لصالح الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- جهود مشتركة بين بنك أبوظبي الاول، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي التجاري، بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية، لتقدم الدعم الفوري للشركات الصغيرة والمتوسطة في الامارة.

دعم مالي وإعفاءات من الرسوم للقطاعات التجارية والصناعية

- تخصيص 5 مليارات درهم لدعم الكهرباء والمياه للمواطنين والقطاعات التجارية والصناعية.
- دعم رسوم توصيل الكهرباء للشركات الناشئة حتى نهاية العام.
- إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم التسجيل العقاري لهذا العام.
- إعفاء جميع الأنشطة التجارية والصناعية من رسوم توثيق لهذا العام.
- خفض رسوم تأجير الأراضي الصناعية بنسبة 25% للعقود الجديدة.
- إعفاء المركبات التجارية من رسوم التسجيل حتى نهاية العام.

إيجاد التوازن في السوق المالي ودعم قطاعي المطاعم والسياحة

- تخصيص 1 مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق، لتوفير السيولة وإيجاد توازن مستمر بين العرض والطلب على الأسهم.
- توفير استرداد نقدي حتى 25% من القيمة الإيجارية لقطاعي المطاعم والسياحة والترفيه.
- إلغاء جميع الرسوم السياحية والبلدية لقطاعي السياحة والترفيه لعام 2020.

تسهيلات مالية للأفراد

- دعم الكهرباء والمياه للمواطنين.
- إعفاء كافة المركبات من رسوم بوابات التعرفة المرورية حتى نهاية العام.
- إيقاف تنفيذ الإخلاءات الإيجارية والإجراءات التنفيذية.
- تأجيل تحصيل الإيجار ورسوم الخدمة للمستأجرين.
- إلغاء رسوم التسجيل العقاري لعام 2020.
- جهود مشتركة بين بنك أبوظبي الاول، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي التجاري، بالتعاون مع دائرة المالية ودائرة التنمية الاقتصادية، لتقدم الدعم الفوري للأفراد.

حزمة حوافز اقتصادية موجهة للقطاعات الاقتصادية وقطاع الأعمال

أطلقت حكومة دبي حزمة من الحوافز الاقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم تتضمن خمس عشرة مبادرة تخدم قطاعات التجزئة والتجارة والسياحة والطاقة في الإمارة وتسهم في تخفيض التكلفة على قطاع الأعمال وجميع سكان الإمارة

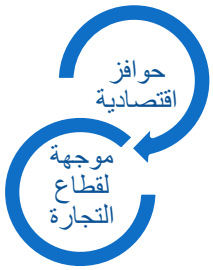

- تخفيض التكاليف المتعلقة بالتسجيل والترخيص والرسوم الإدارية ذات الصلة بنسبة تتراوح بين 50 إلى 70% للشركات العاملة في المنطقة الحرة لجبل على.
- رد ما قيمته 20% من التعرفة الجمركية البالغة 5% والمدفوعة للبضائع المستوردة التي يتم بيعها محلياً، وذلك على الواردات من جميع البضائع التي تباع في السوق المحلية
- إلغاء ضمان مزاولة نشاط التخليص الجمركي والمحدد بمبلغ 50,000 درهم مع رد الضمانات المقدمة لشركات التخليص الجمركي القائمة.
- تخفيض يبلغ 90% على رسوم تقديم المستندات الجمركية للشركات.
- إلغاء شرط الصك المصرفي عند تقديم طلبات التظلمات الجمركية.
- إعفاء المراكب التجارية الخشبية التقليدية المسجلة في الدولة من رسوم خدمات الرسو للسفن القادمة والمغادرة ورسوم التحميل المباشر وغير المباشر في مرفأ دبي وميناء الحمرية.
- إعفاء الشركات من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية الجديدة لتنشيط التجارة الخارجية وتعزيز التنافسية.

- تم إلغاء شرط الدفعة الأولى المحدد ب 25% لطالب تقسيط رسوم الترخيص وتجديد الترخيص لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تجديد الرخص التجارية دون إلزامية تجديد عقود الإيجار.

- تجميد رسم الأسواق البالغ 2.5%.
- خفض رسم البلدية بنسبة 50% على مبيعات الفنادق ليصبح الرسم 3.5% بدلاً من 7%.
- إعفاء الشركات من رسوم التأجيل والإلغاء للفعاليات السياحية والرياضية للعام 2020.
- تجميد تطبيق رسوم التصنيف على الفنادق.
- تجميد تطبيق رسوم التذاكر وإصدار التصاريح والرسوم الحكومية على الفعاليات الترفيهية وفعاليات الأعمال

- تخفيض تكلفة قطاع الأعمال وتكلفة المعيشة فيما يتعلق بالطاقة خلال الأشهر الثلاثة القادمة على جميع المواطنين والمقيمين وكذلك قطاع الأعمال بخصم 10% من قيمة فاتورة استهلاك المياه والكهرباء للمنشآت السكنية والتجارية والصناعية وتخفيض 50% من مبلغ التأمين.
- أطلقت المناطق الحرة في دبي حزمة حوافز اقتصادية إضافية مساهمة منها في تعزيز ودعم قطاع الأعمال في دبي والتخفيف من حدة تأثيرات الوضع الاقتصادي الحالي، وجاءت متضمنة خمسة محاور تشمل:
  - تأجيل دفع الإيجارات لمدة تصل إلى ستة أشهر
  - تيسير الدفعات المالية من خلال أقساط ميسرة بصورة شهرية
  - رد العديد من مبالغ التأمينات والضمانات
  - إلغاء العديد من الغرامات على الشركات والأفراد
  - السماح بتنقل العمالة في الشركات والقطاعات العاملة في المناطق الحرة بحرية من خلال عقود دائمة أو مؤقتة وبدون غرامات خلال العام 2020.
- أطلق مركز دبي العالمي حزمة حوافز اقتصادية تمثلت في ما يلي:
  - إعفاءات على رسوم الترخيص السنوية للشركات الجديدة المسجلة خلال ثلاثة أشهر، وتخفيض بنسبة 10% للذين يستحق عليهم التجديد خلال فترة 1 إبريل ولغاية 30 يونيو 2020.
  - تأجيل الدفعات المستحقة على العقارات المؤجرة التابعة لشركة دي اي اف سي انفيستمنت لمدة أقصاها ستة أشهر اعتباراً من 1 إبريل.

الشارقة

اعتمد المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة في مارس 2020 بجلسته رقم (951) أكبر حزمة المحفزات بعدد 53 مبادرة و قرار بهدف تحفيز القطاع الخاص و أيضاً القطاع العائلي في إمارة الشارقة، وتضمنت الحزم حوافز اقتصادية لدعم قطاع السياحة والنقل وقطاع الأعمال والتجارة الخارجية والشركات والأفراد.

حوافز تستهدف قطاع الأعمال والشركات

- إعفاء المنشآت الاقتصادية من رسوم تجديد التراخيص لمدة 3 أشهر خلال 2020.
- إعفاء المستثمرين المتعاملين مع دائرة التخطيط والمساحة من سداد المستحقات التعاقدية لمدة 3 أشهر.
- إعفاء شركات الشحن والتخليص الجمركي من الضمانات المصرفية.
- إعفاء الشركات التجارية من رسوم التفتيش، ورسوم الرخص الجديدة، وتجديد تصاريح البلديات ل 3 أشهر.
- إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من رسوم التأشيرات وغرامات تأخير تجديد الرخص.
- تأجيل أقساط بعض المشاريع الممولة من المصارف لمدة 3 أشهر.
- خصم 50% على رسوم تحويل أسهم الشركات.
- تأجيل سداد أقساط المشاريع الممولة من مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الشبابية (رواد) لمدة 3 أشهر.
- الإعفاء من موافقة البلدية في تجديد رخص المقاولين والاستشاريين لمدة 3 أشهر.
- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5% لمدة 3 أشهر.
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعارض المختلفة خلال العام 2020.
- خصم 50 % للمحال والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020.
- تخفيض الإيجار بنسبة 50% لمدة 3 أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، المصارف، وكالات السفريات، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات.

حوافز قطاع السياحة

- إعفاء المنشآت الفندقية من رسوم البلدية البالغة 5% لمدة 3 أشهر.
- إعفاءات وخصومات في رسوم المعارض المختلفة خلال العام 2020.
- خصم 50 % للمحال والمراكز التجارية المشاركة في الحملات التسويقية لعام 2020.
- تخفيض الإيجار بنسبة 50% لمدة 3 أشهر داخل المطار لكل من المطاعم، محلات الصرافة، المحلات التجارية، المصارف، وكالات السفريات، شركات الاتصالات والترويج السياحي وتأجير السيارات.

حوافز لقطاع الموانئ والنقل البحري

- إعفاء السفن التجارية والخشبية من رسوم الرسو والتحميل في خور الشارقة والمنطقة الحرة بالحمرية وخورفكان.
- إعفاء جميع البضائع السائبة من رسوم التخزين لمدة 90 يوماً.
- تخفيض تعرفة مواقف الشاحنات في موانئ الشارقة بمقدار 50 %
- تخفيض رسوم عمليات الموانئ بنسبة 20 % والرسوم البحرية.

حوافز منشآت التجارة الحرة:

- إعفاء الشركات العاملة في المناطق الحرة من غرامات تأخير تجديد الرخص.
- الإعفاء من غرامات التأشيرات بالمناطق الحرة.
- خصم 50 % على رسوم تحويل أسهم الشركات.
- إعفاء جميع الرخص الجديدة من الرسوم وفقاً لنشاطها التجاري.

حوافز للمشروعات الصغيرة و المتوسطة الريادية

- تأجيل سداد أقساط المشاريع الممولة من قبل المؤسسة لمدة 3 أشهر.
- إمكانية تأجيل أقساط المشاريع الممولة من خلال المصارف لمدة 3 بالتنسيق مع المصارف و وفق حالة كل مشروع على حدة.
- إعفاء منتسبي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مركز تجارة 101 من الرسوم الإيجارية حتى نهاية عام 2020.

حوافز تستهدف النقل العام والأفراد

- الإعفاء من رسوم شهادات القيادة العامة للشرطة لمدة 3 أشهر.
- الإعفاء من رسوم خدمات الصرف الصحي للمنازل لمدة 3 أشهر، وخصم 10 % من فاتورة الكهرباء.
- إخلاء سبيل قرابة 100 سجين من المحبوسين على قضايا إيجارية ومنحهم فرصة 3 أشهر للسداد.
- خصم 50% على مخالفات هيئة الطرق والمواصلات المرتكبة ولمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1.
- خصم 25% على رسوم إيجار أرقام مركبات الأجرة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1، وإعفاء مركبات الأجرة ومشغل شبكة المواصلات العامة لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من 2020/4/1.

محفزات ومبادرات لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية

محفزات تدعم الأفراد والمنشآت الاقتصادية

- إعفاء 30 % من رسوم النظافة لنهاية عام 2020 .
- إعفاء 20 % من رسوم تصديق العقود الإيجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد.
- إعفاء 100 % من رسوم تصاريح مزاولة النشاط الاقتصادي 24 ساعة لأنشطة مختارة.
- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت الاقتصادية.
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت الاقتصادية

محفزات تدعم قطاع السياحة والضيافة

- إعفاء بنسبة 100 % لرسوم تصنيف الفنادق لنهاية 2020.
- إعفاء بنسبة 100 % على رسوم تأجيل أو إلغاء الفعاليات لنهاية 2020.
- إعفاء 50 % من رسوم تصاريح التنزيلات والعروض التجارية لمدة 3 أشهر قابلة للتمديد.
- إعفاء المنشآت السياحية من رسوم سنة ترخيص وتعليق رسوم المواقف لمدة شهر قابلة للتمديد.
- إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية من رسوم سجل القيد حتى نهاية العام الحالي 2020.
- إيقاف احتساب غرامات التأخير لكافة المنشآت الفندقية والسياحية.
- تأجيل سداد المخالفات المستحقة حتى نهاية العام الحالي لكافة المنشآت الفندقية والسياحية.

محفزات تدعم قطاع التجارة الخارجية

- إمكانية تسديد الرسوم الجمركية بدفعات ميسرة خلال 90 يوماً.
- تخفيض رسوم التأمين على الحاويات بنسبة 50% عن كل حاوية حتى نهاية يونيو 2020.
- تمديد فترة تسليم وثائق الشحن الأصلية من شهرين إلى 4 أشهر قابلة للتجديد.
- تمديد الفترة المجانية لتخزين الحاويات من 10 أيام إلى 20 يوم.
- إلغاء تحصيل مبالغ التأمين على تسليم وثائق الشحن الأصلية لمدة شهرين قابلة للتجديد.

محفزات لدعم القطاع العقاري

- إيقاف احتساب الغرامات الإدارية على كل من مخالفات تجديد قيد مزاولة الأنشطة العقارية، و مخالفات تجديد بطاقة وسيط عقاري، ومخالفات تجديد مزاولة نشاط جمعية الملاك، و مخالفات تجديد قيد مطور عقاري، ومخالفات تجديد قيد المشروع العقاري، و مخالفات تمديد مدة المشروع العقاري.
- تمديد فترة تجديد قيد كل من استشاري هندسي متخصص، أمين الحساب والمدقق المالي.
- منح عدم الممانعة بشأن تغيير كل من المقاول واستشاري المشروع العقاري.
- تمديد فترة التصاريح الإعلانية.

حزمة تحفيزية بقيمة 50 مليون درهم لدعم الشركات

محفزات تدعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الصناعية

- إعفاءات إيجاريه لمدة ثلاثة شهور.
- خصم بنسبة 15% على إجمالي باقة التجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المكاتب المشتركة والخاصة وخيارات مرنة للدفع بالأقساط.
- إعفاء من مبلغ التأمين على طلبات تأشيرات الإقامة الجديدة وخصم 25% على التأشيرات الجديدة لأفراد الأسرة.
- إعفاء من رسوم تأجيل الشيكات، وإعفاء من رسوم باقات التخفيض، وإعفاء من رسوم تغيير النشاط.
- خصم 50% على تكلفة الرخصة للشركات الصناعية، مع خيارات مرنة للدفع بالتقسيط
- إعفاء من غرامات التأخير في تجديد الرخص الصناعية، وإعفاء من رسوم تأجيل الشيكات.
- خصم 25% على طلبات سكن العمال الجديدة.
- إعفاء تام من رسوم الدخول إلى المنشآت التابعة لمناطق رأس الخيمة الاقتصادية.

محفزات تدعم قطاع السياحة

- الإعفاء من رسوم التراخيص السياحية لمدة ستة أشهر.
- الإعفاء من رسوم "درهم السياحة" اعتباراً من شهر مارس وحتى مايو 2020.
- الإعفاء من رسوم الترخيص السياحي للربعين الثاني والثالث من عام 2020، ومن غرامات الترخيص السياحي حتى نهاية سبتمبر.
- السماح للشركات بالمشاركة في مجموعة من المعارض والجولات الترويجية التي ستنطلق في عامي 2020 و 2021 من دون أي رسوم.

الفجيرة

إعفاءات من الرسوم والضرائب لدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية

تمحورت الإجراءات التي اتخذتها حكومة الفجيرة حول الإعفاءات من رسوم الرخص و الضرائب المحلية للعام الجاري اعتبارا من تاريخ 1 يناير إلى 30 ديسمبر 2020 للأنشطة التجارية، والسياحية، والأسواق الشعبية، ومراكز التسوق، والفنادق، ومحلات بيع الأغذية، والمحلات الصغيرة، وقاعات الأفراح و الصالونات.

ام القيوين

حزمة محفزات اقتصادية لدعم الأفراد وقطاعات الأعمال

- تخفيض 50% من رسوم الرخص الجديدة و التجديد بأنواعها (تجارى، صناعي ، مهني) بدائرة التنمية الاقتصادية وإلغاء الغرامات (غرامات التأخير للرخص المنتهية) على الشركات والمؤسسات الاقتصادية بإمارة أم القيوين بأنواعها (تجارى، صناعي، مهني) في الدائرة .

- تخفيض 50% من رسوم الأنشطة الخاصة بغرفة تجارة وصناعة أم القيوين.

- إعفاء المنشآت والمؤسسات المرخصة المتضررة من قرار تعليق الخدمة في الإمارة من الرسوم و الغرامات بالنسبة للأنشطة التي لا تزال خدماتها معلقة.

رابعاً: توصيات ومبادرات مقترحة من لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية في المدى القصير والمتوسط

تشكلت لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية على هامش منتدى الإمارات الاقتصادي 2019، بموجب قرار وزاري رقم () لعام 2019، برئاسة وزارة الاقتصاد وعضوية خبراء اقتصاديين وممثلين من دوائر التنمية الاقتصادية في الإمارات السبع. وتقوم اللجنة بعمل الدراسات والأبحاث المشتركة وتقديم المشورة والدعم لمتخذي القرار حول القضايا الاقتصادية، وعمل جلسات العصف الذهني للخروج بحلول مبتكرة قابلة للتطبيق حول التحديات الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية حول مبادرات مقترحة على الجهات الحكومية الاتحادية

توصي لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية بعدد من المبادرات المقترحة استجابة لتداعيات أزمة كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات، والتي من شأنها خفض الأعباء المالية على الأفراد والأعمال.

وفيما يلي عرض لهذه المبادرات المقترحة على الجهات الحكومية الاتحادية في المدى القصير:

وزارة الاقتصاد

- فك ارتباط دفع الرسوم الاتحادية المتضمنة في أذونات الدفع لتجديد الرخص التجارية.
- استغلال رسوم المساهمة المجتمعية في دعم الشركات للاستبقاء على العاملين لديها والاستمرار في دفع رواتبهم.

وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية

- إلغاء المخالفات السابقة المتعلقة بالتراخيص الصادرة عن دوائر التنمية المحلية والاتحادية لحث وتشجيع الشركات للعودة إلى السوق الإماراتي وتجديد رخصها ومباشرة أعمالها.

الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية المعنية

- إعادة مراجعة كافة الرسوم المتعلقة بالمنشآت السياحية كالفنادق ومكاتب السفر والسياحة والمطاعم السياحية لعامي 2020 و2021 .

مصرف الإمارات المركزي

- تدخل المصرف المركزي لحث البنوك على إعطاء قروض معفاة من الفائدة أو تمويل ميسر للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبأسعار فائدة لا تزيد عن 2% ووضع الآليات المناسبة لإثبات دفع القرض في تغطية رواتب الموظفين.
- تشجيع البنوك والمصارف على إعادة هيكلة القروض من خلال تأجيل الاقساط وبدون زيادة الفوائد على المدينين من قطاع الاعمال والافراد في عام 2020.
- حث البنوك على تخفيض الحد الأدنى لفتح أو استمرار حسابات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

وزارة المالية

- دراسة أو إعادة النظر في ضريبة القيمة المضافة للتسهيل على الشركات.
- تسريع رد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات خلال 7 أيام.

وزارة الموارد البشرية والتوطين

- إلغاء رسوم "تقييم وتوجيه " عند التجديد السنوي.
- إلغاء الغرامات المترتبة عن عدم قدرة المنشآت على تطبيق القرارات المتعلقة بالتوطين اعتبارا من بداية شهر مارس 2020 حتى نهاية العام، وتأجيل دفع الغرامات المترتبة عليهم في الفترات السابقة.

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

- تخفيض رسوم خدمات الاتصالات وتكاليف البيانات بنسبة 50% أو بسعر التكلفة أيهما أقل.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية

- إلغاء رسم ضمان النظام الإلكتروني للهجرة 5000 درهم وإعادة مبالغ الضمان للمستثمرين لتفعيل وتنشيط سوق العمل.

الهيئة الاتحادية للكهرباء والمياه

- إجراء مزيد من التخفيض على تعريفة الكهرباء والماء وعلى زيادة الاحمال الكهربائية خاصة للمصانع والفنادق.

اتحاد الغرف الإماراتية

- النظر في تخفيض رسوم عضوية الغرف التجارية، وخاصة تخفيض أو إلغاء الرسوم على الأنشطة المهنية للمنشآت متناهية الصغر.

وزارة الداخلية – الإدارة العامة للدفاع المدني

- تجميد رسوم التسجيل في الأنظمة والتدريب وغيرها.

البريد

- تشجيع شركات التوصيل ومزودي البريد السريع على تخفيض رسوم التوصيل للإرساليات المحلية لتشجيع التجارة الالكترونية.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى القصير

- الاستمرار في الدعم الاقتصادي والمالي الموجه للقطاعات الاقتصادية المتضررة لبعد عام 2020، وذلك لضمان تعافي هذه القطاعات مع القيام بالمراجعة الدورية للحزم الاقتصادية التي تم إطلاقها من مختلف الجهات الاتحادية والمحلية والمصرف المركزي لإعادة توجيهها وفق المستجدات الاقتصادية.
- مضاعفة الجهود المتعلقة بالتنسيق مع الشركاء التجاريين الرئيسيين اقليمياً وعالمياً لاستمرار انسياب التجارة الخارجية خاصة الصادرات الوطنية والمستوردات من السلع الغذائية الأساسية ومدخلات الانتاج، والعمل على تنويع قاعدة المستوردات من السلع الغذائية، ومدخلات الإنتاج من حيث المنشأ.
- العمل على إعداد اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع عدد من الدول المتميزة في القطاعات التي لها أثر قوي على اقتصاد الدولة والقائمة على نقل وتوطين التكنولوجيا.
- دعم صغار منتجي الأغذية وخاصة الشباب المواطنين، وتزويدهم بالأصول العينية ومدخلات الإنتاج مثل البذور والسماد العضوي ونظم الري ومبيدات الآفات، من أجل تربية الماشية والدواجن وإنتاج المحاصيل الموسمية ذات الدورة الزراعية القصيرة.
- ضمان استمرار الإنتاج الزراعي وزيادته لسدّ النقص المحتمل في الغذاء على الصعيد الوطني، عن طريق تحسين القدرة على الحصول على القروض، وتعزيز مدخلات الإنتاج، وزيادة مساحات الأراضي العامة المستأجرة.
- توجيه التجار والمستثمرين للاستثمار في التجارة الكترونية والفرص الاستثمارية المستجدة المتعلقة بالصحة والسلامة العامة والادوية وتقديم حوافز كالإعفاء من الرسوم وذلك لأنها تساهم في استدامة الطلب الكلي على المنتج المحلي من خلال استمرار معدلات الاستهلاك من السلع الاساسية، وبما يخدم قطاع كبير من مراكز التسوق والمطاعم والبقالات ومحلات التجزئة الاخرى، وفي نفس الوقت تحقق معايير السلامة العامة من خلال تقليل الازدحام.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى القصير

- انشاء برنامج وطني حكومي لضمان القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص خاصة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة.
- تخفيض الايجارات واعفاء إيجار الاراضي في المناطق الاقتصادية المتخصصة والمناطق الحرة لعام 2020.
- تشجيع مالكي العقارات على تخفيض قيمة الايجارات على قطاع الاعمال والافراد.
- تشجيع الشركات الكبيرة على إدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الخاصة بها، وإعطائها الأفضلية في مجال المشتريات والتعاقدات، والسماح لها بتأجيل تسديد الإيجارات المترتّبة عليها أو إعفائها من تسديدها أثناء الأزمة.
- انشاء شبكة افتراضية تربط بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة مع تلك الصغيرة والمتناهية الصغر من اجل زيادة المحتوى المحلي في سلسلة التوريد بينها وتعزيز التشابك الأمامي والخلفي بينها.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة ما بعد كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى المتوسط

- إصدار قانون خاص بالضمان الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص والموظفين غير المشمولين بالتقاعد المدني والعسكري، حيث ان وجود مؤسسات للضمان الاجتماعي مهم جدا لأنها ستتولى دفع رواتب التعطل عن العمل وتقديم سلف للعاملين والمتعطلين في مثل هذه الظروف مما يسمح بالمحافظة على الايدي العاملة الماهرة واستمرار تدفق الدخل الذي يعزز القدرة على الاستهلاك ومن ثم الانتاج، علما بان الحكومة لن تتكلف أية أعباء مالية لان ايرادات هذه المؤسسة تأتي كاقتطاعات من رواتب العمال وجزء من اصحاب العمل وبنسب قليلة، ويعاد هذا الاقتطاع على تقاعد مستقبلي للمواطنين العاملين في القطاع الخاص من ناحية، ومن ناحية اخرى ادخار للعمالة غير المواطنة يستحقها العامل او الموظف عند انتهاء العمل في الدولة.
- تفعيل استراتيجية زراعية جديدة ذكية ومبتكرة تقوم على التوسع في القطاع الزراعي المحلي نظراً لأهميته في مجال تحقيق الأمن الغذائي للدولة خاصة في مثل هذه الحالة، حيث اتخذ العديد من الدول سياسات حمائية واغلاقية.
- التنسيق والتعاون مع الحكومات العربية لاتخاذ إجراءات منسّقة لإزالة جميع القيود المفروضة على الواردات والصادرات، لا سيما على الأغذية والمنتجات الطبية والمدخلات اللازمة للصناعات المنتِجة للسلع الأساسية. والنظر في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة. والتعجيل في وضع استراتيجية لتنويع سلاسل الإمداد، للحد من قابلية تضرّرها من هذه الأزمات.
- تفعيل التنوع الاقتصادي الوطني وزيادة المحتوى الوطني في كافة القطاعات الاقتصادية. بالإضافة إلى دعم المنتج الوطني لتحقيق المزيد من الاكتفاء والأمن والثبات الاقتصادي المستدام.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة ما بعد كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى المتوسط

- تفعيل وتنفيذ سياسة موحدة بين الامارات السبع في مجال المشتريات الحكومية وبرامج القيمة المضافة المحلية والشراكة بين القطاعين العام والخاص من اجل سد ما قد يولده تراجع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي.
- تبني برنامج وطني لربط المساعدات الخارجية التي تقدمها الدولة بالمنتجات المحلية، وذلك بالاستفادة من تجربة صندوق أبو ظبي للتنمية.
- تبني برنامج وطني شامل وموحد للأمن الغذائي.
- تبني برنامج وطني يهدف الى وضع استراتيجية عامة لاستبقاء العاملين في القطاع الخاص من المواطنين والايدي العاملة الماهرة من الوافدين.
- تفعيل مجالس الأعمال في كافة الإمارات والاستماع إلى أهم مواضيع الدعم التي تحتاجها المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وعلى اختلاف قطاعاتها وتضررها لتحقيق الفعالية في الدعم.
- توجيه الاستثمار المشترك بين شركات القطاع الحكومي والقطاع الخاص نحو القطاع الصحي وصناعة الأدوية.
- توجيه جزء من الاستثمارات الحكومية للاستثمار في **البحث والتطوير** في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ومن أهمها القطاع الزراعي والقطاع الصحي وصناعة الأدوية، والقطاع التقني.

توصيات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية للفترة ما بعد كوفيد-19 على اقتصاد الإمارات في المدى المتوسط

- تحسين جودة البيانات المتاحة، لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات فورية مرتكزة على الأدلة؛ وتعزيز البيانات المتوفّرة وإتاحة الاستعانة بها، والعمل على إنشاء منصة واحدة لقاعدة بيانات مفتوحة والبيانات الضخمة تنساب فيها البيانات بشكل سهل وسريع يتيح للجامعات ومراكز البحوث وباحثي السياسات الاستفادة من البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة.
- إنشاء صندوق مخصّص للطوارئ، بالشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأشخاص ذوي الأرصدة المالية الضخمة، لدعم الإجراءات الحكومية الرامية إلى احتواء آثار تفشّي فيروس كورونا وأية أزمات مشابهة في المستقبل؛ والاستفادة من الموارد المخصصة لمشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات للتضامن مع المجتمع والفئات المتضررة.
- تعزيز السياحة الداخلية، من خلال تنظيم الرحلات السياحية الداخلية بين الإمارات، وبأسعار منافسة للمواطنين والمقيمين على أرض الدولة.

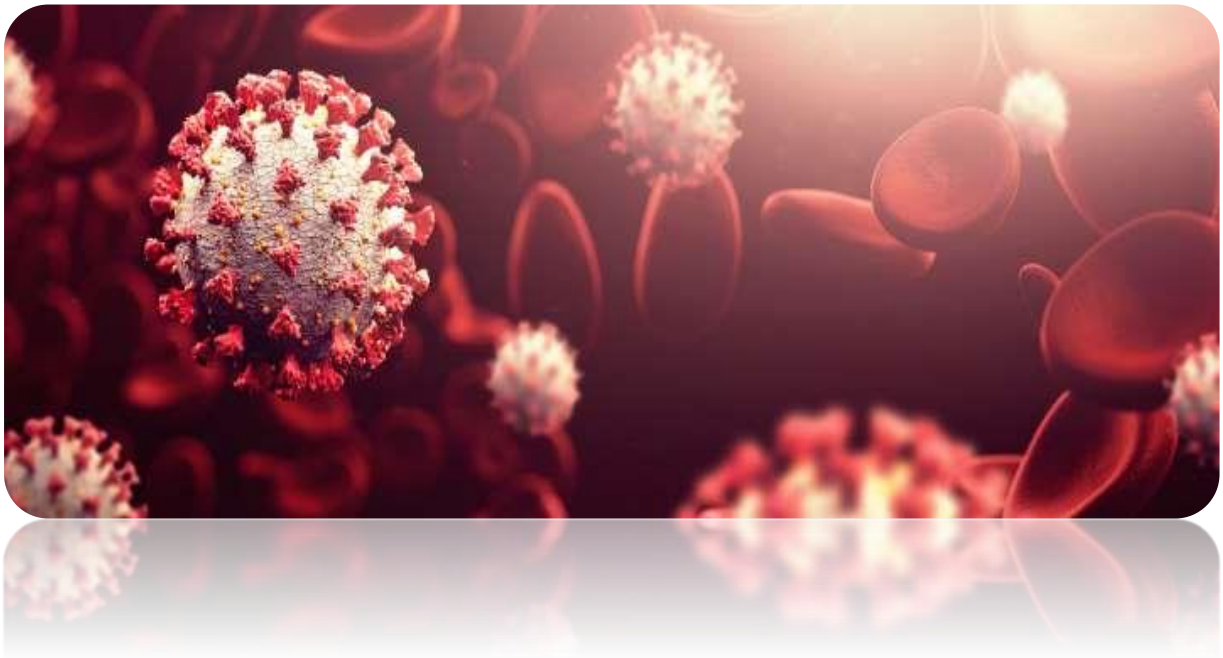

المراجع:

- دوائر التنمية الاقتصادية
- مصرف الإمارات المركزي
- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
- وزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل
- اجتماعات لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية